المبحث الأول

توقعات توزيع القوى الفلسطينية بعد الانتخابات

عزيز كايد*

من المعروف أن عملية تسجيل الناخبين الفلسطينيين المستمرة حتى الرابع عشر من هذا الشهر، تهدف إلى تأسيس سجل الناخبين للانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية. علما أن فرص إجراء الانتخابات المحلية تبدو أكثر من فرص إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وذلك لأسباب سياسية تتعلق بالوضع السياسي العام والظروف الأمنية السائدة من ناحية، وأسباب إدارية أو فنية تتعلق بالتحضيرات اللازمة لكل منها من ناحية ثانية. رغم ذلك تبدي كافة الفصائل والأحزاب والهيئات الفلسطينية اهتماما بعملية التسجيل من حيث المبدأ، مع تفاوت واضح في هذا الاهتمام، يتراوح بين حث الجمهور، عبر الوسائل المختلفة، على التسجيل، والدعوة إلى التمسك بحق كل مواطن في تسجيل اسمه في السجل المذكور، استعدادا

* مركز الدراسات و الأبحاث في المجلس التشريعي الفلسطيني.

للإصلاح الحقيقي والتغيير الفعلي، وبين الدعوة الفاترة للتسجيل مجاراة للتيارات السياسية الأخرى.

إن هذا التفاوت في حث الجمهور على التسجيل يعكس مدى رغبة كل من القوى الفلسطينية المختلفة في إجراء الانتخابات تحسبا من النتائج التي ستحصل عليها لو جرت الانتخابات في وقت قريب. بمعنى أن التسجيل للانتخابات يرتبط، في جزء منه، بتوقعات الفصائل والقوى المختلفة، والكبيرة منها خاصة، مما ينعكس على مدى الانسجام مع عملية التسجيل من جانب هذه القوى. في هذا السياق، لوحظ هذا التفاوت بشكل كبير لا يقبل الشك بين حركتي فتح وحماس، حيث دعت حركة حماس الجمهور الفلسطيني، بالوسائل الإعلامية والدعوية الممكنة، إلى الإسراع في التسجيل، والاحتفاظ بحق كل مواطن في ممارسة الانتخاب، حتى قبل أن تعلن موقفها النهائي من الانتخابات الرئاسية والتشريعية. أما حركة فتح فقد كان انخراطها في عملية التسجيل فاترا، ولم يلمس المراقبون أي جدية في حشد الناخبين للتسجيل من جانبها. ومما يعزز ذلك التفاوت بينهما في تسجيل الهيئات الرقابية لدى لجنة الانتخابات المركزية، حيث تسجلت حماس، وخاصة في قطاع غزة، لهذا الغرض، وقدمت أسماء المراقبين من طرفها، أما حركة فتح فلم تسجيل نفسها لدى لجنة الانتخابات المركزية كهيئة رقابة على التسجيل، ولم

تقدم قوائم المراقبين من طرفها إلا بعد انتهاء المهلة القانونية المحددة، وقد تم تجاوز ذلك عقب اجتماع القيادة الفلسطينية والقوى والفصائل المختلفة مع لجنة الانتخابات المركزية قبل أسبوعين، وذلك باعتبارها من أكبر الفصائل الفلسطينية، ولا معنى للانتخابات دون مشاركتها.

تهدف هذه المقدمة إلى الإشارة إلى أن توقعات توزيع القوى الفلسطينية بعد الانتخابات، ترتبط بعدد من العوامل، وهي:

أولا: مشاركة أو مقاطعة القوى السياسية المعارِضة، إذ إن مقاطعة هذه القوى، وخاصة حركة حماس، ستفقد الانتخابات حرارتها، وتحول دون المنافسة الانتخابية الساخنة، وتمنح حركة فتح، كما حصل في انتخابات عام ١٩٩٦، فرصة الفوز بأغلبية الأصوات، إلى جانب العديد من المستقلين الذي يحظون بشعبية معينة، أو يستندون إلى قاعدة انتخابية محددة، كالعشائرية مثلا.

من الواضح أن هذا العامل يرتبط بشكل مباشر بأبعاد سياسية مختلفة، محورها موقف هذه القوى من عملية السلام واتفاق أوسلو وما تبعه من اتفاقيات سياسية. ولكن من الواضح أيضا أن هذه القوى أصبحت تنظر إلى اتفاق أوسلو وكأنه في حكم الميت، علما أن قرارا رسميا، فلسطينيا أو إسرائيليا، بإلغاء أوسلو لم يصدر حتى الآن، مما يعني أن مشاركة هذه القوى تحتمل خيارين: إما المشاركة على اعتبار أن

المرحلة الحالية لها استحقاقاتها، وأن الانتخابات لن تكون محكومة بسقف أوسلو كما حصل في المرة السابقة، وإما المقاطعة على اعتبار أن أي انتخابات لن تجري إذا لم تسمح إسرائيل بإجرائها، مما يعني أن البعد السياسي للانتخابات محكوم في النهاية باستحقاقات أوسلو.

إن وجود هذين الخيارين، اللذين يحمل كل منهما عوامل ما زالت قائمة، يضع نتائج الانتخابات في سياق التوقعات ليس أكثر، فهي إما سيطرة حركة فتح على معظم مقاعد المجلس التشريعي كما هو حاصل الآن، وبالتالي تشكيل مجلس من لون واحد، وإما إحداث تغيير كبير، ومشاركة القوى الفلسطينية المختلفة، وحصول كل منها على وزنه الحقيقي في الشارع الفلسطيني، وبالتالي تشكيل مجلس تشريعي فاعل.

ثانيا: طبيعة النظام الانتخابي الذي ستتم الانتخابات بناء عليه. إذ إن النظام النسبي الذي يعتمد على ترشيح قوائم حزبية، ويمنح المواطن حق الاختيار بين فصائل وأحزاب سياسية، سوف يكشف عن الوزن الحقيقي لكل من القوى المشاركة في الانتخابات، بينما لن يتأتى ذلك من نظام انتخابي قائم على نظام الدوائر الانتخابية والأغلبية البسيطة، إذ إن مثل هذا النظام يجعل المنافسة الانتخابية بين الأفراد أكبر من المنافسة بين القوى السياسية.

في هذا السياق، يُشار إلى أن التوجه العام لدى مختلف الجهات الفلسطينية المعنية بالانتخابات، كالمجلس التشريعي والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني، يسير نحو النظام الانتخابي المختلط الذي يجمع بين النظام النسبي ونظام الدوائر.

ثالثا: عوامل أخرى، إذ إن هناك بعض العوامل الأخرى التي لكل منها دوره المحدد في الخريطة الانتخابية، التي لا مجال للحديث عنها الآن، مثل مدى التحالفات بين القوى المختلفة، سواء على أسس سياسية أو اجتماعية، وربما مدى الانقسامات التي قد تتعرض لها القوى الكبرى، وخاصة حركة فتح، إذ إن أحداث الخطف والانفلات الأمني التي شهدتها الأراضي الفلسطينية قبل شهرين توحي بوجود برنامجين سياسيين لدى قادة حركة فتح. وهناك أيضا مدى الحريات التي ستتمتع بها القوى المشاركة، سواء الحريات السياسية أو الإعلامية، وسواء من قبل السلطات الإسرائيلية أو أجهزة السلطة الفلسطينية. كما أن من هذه العوامل: مدى نزاهة الانتخابات واستقلاليتها.

وعلى افتراض مشاركة القوى المعارِضة، واعتماد النظام الانتخابي النسبي، ووجود درجة عالية من النزاهة، فإن المرجعية التي يمكن الاستناد إليها في توقعات توزيع القوى الفلسطينية بعد الانتخابات، ربما

تنحصر في مرجعيتين، هما الانتخابات القطاعية واستطلاعات الرأي العام.

أولا: الانتخابات القطاعية

أي انتخابات القطاعات المختلفة، كالانتخابات الطلابية والنقابية التي جرت في الآونة الأخيرة، والتي تعطي مؤشرا على النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الانتخابات العامة. لا شك أنه بالرغم من الظروف السياسية والأمنية في الأراضي الفلسطينية، إلا أن بعض الانتخابات القطاعية قد تمت بصورة جيدة، رغم أنها كانت محدودة في عدد ضئيل من المؤسسات، كالجامعات والجمعيات والنقابات. الصورة العامة تشير إلى أن أنصار حركة حماس حصلوا على نسبة أعلى من أنصار حركة فتح في بعض الانتخابات، مثل جمعية المحاسبين ونقابة المهندسين في قطاع غزة، ومجالس الطلبة في جامعتي النجاح وبير زيت، ولكن في المقابل حصل العكس في انتخابات غيرها، كانتخابات نقابة المحامين الفلسطينيين التي تضم محامي الضفة الغربية وقطاع غزة. كما حصلت نتائج متباينة في انتخابات مختلفة، مثل نقابة المهندسين في الضفة الغربية. وبشكل عام، يرى المراقبون أن شعبية حماس في القطاعات المختلفة ربما تتفوق على غيرها من القوى السياسية الفلسطينية، وذلك استنادا إلى أن المواقع التي فازت فيها الحركة أكثر عددا من ناحية، وأكثر أهمية من ناحية ثانية.

ولكن، ورغم توفر النتائج في هذا السياق ودقتها، فليس من السهل الحديث عن هذا الموضوع بلغة الأرقام، إذ ليس من الموضوعية الجمع بين نتائج للطلبة وأخرى للمهندسين وثالثة للمحامين، وهكذا. ورغم أن النتائج القطاعية تعطي مؤشرا عاما، إلا أنها غير كافية لمعرفة توقعات توزيع القوى الفلسطينية في الانتخابات العامة، إن تمت.

ثانيا: استطلاعات الرأي

توجد في الأراضي الفلسطينية العديد من المراكز التي تختص بإجراء استطلاعات الرأي العام، وتتمتع بعضها بمصداقية جيدة ومهنية عالية. ومع ذلك، فإن الظروف السياسية السائدة في الأراضي الفلسطينية تؤثر أحيانا في نتائج الاستطلاعات، حيث تتغير هذه النتائج، بفارق ليس كبيرا، تبعا للأحوال السياسية. كما أن الأوضاع الأمنية ربما تسهم في إجابات المستطلع آراؤهم، حيث قد يمتنع البعض عن إبداء رأيه، وخاصة فيما يتعلق بالانتماء السياسي أو التوجهات السياسية.

إذا جاز لنا الاعتماد على نتائج بعض هذه المراكز، ومع وجود فوارق بسيطة بينها، فإن بوصلة التأييد السياسي كما تظهرها الاستطلاعات التي تمت منذ الانتفاضة تشير إلى ارتفاع شعبية حركة حماس من ٩٪ قبل الانتفاضة إلى ٢٢٪ حسب استطلاعات الشهر الماضي، وانخفاض شعبية حركة فتح من ٣٤٪ قبل الانتفاضة إلى ٢٨٪

حسب استطلاع الشهر الماضي، ومحافظة باقي الفصائل على نسبتها بشكل عام، علما أن بعضها لا يتجاوز نسبة ١٪، وأن حركة الجهاد الإسلامي احتلت المرتبة الثالثة قبل الجبهة الشعبية، وعلما أن المستقلين، سواء الإسلاميين أو الوطنيين، يشكلون حوالي ١٣٪، وأن حوالي ٢٨٪ لا يؤيدون أيا من الفصائل السياسية الفلسطينية.

ورغم اختلاف نتائج استطلاعات الرأي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد تأثرت نسبة كل من حركتي فتح وحماس بأحداث سياسية معينة خلال السنوات الأربعة الماضية، مثل حصار الرئيس ياسر عرفات في رام الله ومحاولة استهدافه من قبل الاحتلال، حيث رفع من شعبية حركة فتح. وكذلك تصعيد المواجهة بين حركة حماس والاحتلال والتي توجت باغتيال قادة الحركة وخاصة الشيخ أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي، مما رفع من شعبيتها وجعل الفارق بينها وبين حركة فتح حوالي ٣٪ حسب الاستطلاعات التي أُجريت في حزيران ٢٠٠٤.

وبشكل عام، إذا ما أُخذ بعين الاعتبار الفارق بين نتائج بعض مراكز استطلاعات الرأي العام، والظروف الأمنية التي تحول أحيانا دون إفصاح المستطلع آراؤهم تجاه انتمائهم السياسي، وخاصة الحركات التي تتعرض لملاحقة أمنية مشددة، وغيرها من العوامل، فإنه يمكن القول إن حركتي حماس وفتح تتمتعان بقوة متقاربة تتراوح بين ٢٤٪ و ٢٨٪، مع

تباين بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي فإن هذا الفارق قد يزداد وقد ينقص لصالح إحداهما تبعا للعوامل السياسية والدعائية والإعلامية المختلفة التي ذكرناها سابقا، كالظروف السياسية ومدى الحريات والنزاهة والتحالفات والنظام الانتخابي.

ليس من السهل في هذه الورقة القصيرة الاحتكام إلى لغة الأرقام بشكل موسع، وإنما هذه هي الصورة الأولية بناء على استطلاعات الرأي والانتخابات القطاعية، علما أن كل ذلك يبقى حتى الآن في إطار التوقعات، ولكن، بالتقدير، لن تكون هناك مفاجآت فارقة إلا بقدر معقول. كما أن هذه الورقة القصيرة أشارت بصورة عامة إلى التوقعات الخاصة بحركتي فتح وحماس، ليس لعدم أهمية القوى الفلسطينية الأخرى، وإنما لأن الوزن الحقيقي لكل منها أصبح محدودا.